

أرباح أرامكو ترتفع مدفوعة بانتعاش أسعار النفط

تحسن هوامش التكرير والكيماويات مقابل انخفاض الإنتاج

حققت أرامكو السعودية أرباحاً كبيرة فاقت توقعات المحللين بفضل انتعاش أسعار النفط ومتغيرات سوق الطاقة، بالنظر إلى ارتفاع هوامش التكرير والكيماويات مقابل انخفاض الإنتاج، ما حفز خطط الشركة على تلبية احتياجات العالم المتزايدة من الطاقة.

وأعلنت شركة أرامكو ارتفاع أسعار النفط وأرباح عملاق النفط السعودي أرامكو، حيث سجلت الشركة الحكومية أرباحاً فاقت التوقعات فيما لم تعلن بعد عن توزيعات الأرباح.

وأعلنت شركة إنتاج النفط التي تديرها الدولة أرامكو السعودية الخلاء عن أرباح فاقت توقعات المحللين بزيادة 30 في المئة في صافي أرباح الربع الأول من العام، وأبقت على توزيعاتها النقدية، وذلك بدعم من أسعار النفط القوية.

وزادت أرباح شركات الطاقة العالمية مثل إكسون موبيل على خلفية صعود أسعار النفط الخام بنحو الثلث هذا العام، فيما يتعافى الطلب على الوقود من تداعيات الجائحة، في حين يتكسح حجم الفائض العالمي من الخام.

وقال رئيس أرامكو التنفيذي أمين الناصر في بيان "بالنظر إلى المؤثرات الإيجابية لمستويات الطلب على الطاقة لعام 2021، فإننا متفائلين بما يجمعه المستقبل".

وقال إتش.إس.بي.سي في مذكرة للزبائن، إن هذه الخطوة قد تقلص المجال لزيادة التوزيعات بشكل كبير خلال السنوات القليلة المقبلة.

وأعلنت الشركات النفطية العالمية الكبرى عن تحقيق أرباح كبيرة، مثل "بريتش بتروليوم" (4.7 مليارات دولار) أو شل (5.7 مليارات دولار) وتوتال (3.3 مليارات دولار).

وتابع "ورغم أنه لا تزال هناك بعض التحديات، إلا أنه ومع بدء تعافي الاقتصاد العالمي، ستكون أرامكو السعودية على أهبة الاستعداد لتلبية احتياجات العالم المتزايدة من الطاقة".

وارتفع صافي الدخل إلى 21.7 مليار دولار في ربع السنة المنتهي في 31 مارس من 16.7 مليار دولار قبل عام. وكان من المتوقع أن تحقق أرامكو صافي ربح عند 19.48 مليار دولار، وذلك بسبب متوسط تقديرات خمسة محللين.

وقالت أرامكو، التي أدرجت في البورصة في 2019 بعد بيع حصة 1.7 في المئة فيها ذهب أغلبها إلى مؤسسات عامة سعودية وإقليمية، إن الأرباح لقيت دعماً من صعود أسعار النفط وارتفاع هوامش التكرير والكيماويات قابله بشكل جزئي انخفاض في الإنتاج.

وخفضت مجموعة أوبك، وهو تحالف يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول وروسيا وعدة منتجين آخرين، الإنتاج لدعم الأسعار العالمية، لكنها وافقت في أبريل على بدء تخفيف تدريجي للقيود اعتباراً من أول مايو.

وقالت أرامكو السعودية، التي خفضت إنتاجها في إطار الاتفاق وبسبب تخفيضات إنتاج طوعية إضافية نفذتها المملكة، إن الطلب العالمي على منتجات البترول يتعافى من المستويات المنخفضة في 2020، لكنه يظل دون مستويات ما قبل الجائحة.

وأعلنت أرامكو عن توزيعات بقيمة 18.8 مليار دولار للربع الأول من المقرر دفعها في الربع الثاني، وهو ما يتفق مع الخط الاسترشادي لتوزيعات بقيمة 75 مليار دولار هذا العام.

ووقعت السعودية الشهر الماضي اتفاقيات لشراء الكهرباء مع سبعة مشروعات للطاقة الشمسية في إطار خطة لتحقيق أقصى استغلال لمزيج الطاقة المستخدم في توليد الكهرباء.



النفط رافد لخطة الإصلاح السعودية



مدارس مدمرة تنتظر إعادة التشييد

دول الخليج تدخل سباق إعادة الإعمار في ليبيا من بوابة مصر

مشاركة قوية من دول خليجية في منتدي استثمار طرابلس

وافزت بعقود جديدة قيمتها 17.3 مليار دولار. ودفعت الولايات المتحدة بقوتها الاقتصادية لهيئة أجواء قصص فرص الاستثمار في السوق الليبية عبر غرفة التجارة الأميركية في طرابلس، والتي نظمت لقاء افتراضياً حضره عبد الحميد الدبيبة رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية.

وأكد السفير الأميركي في ليبيا ريتشارد نورلاند خلال اللقاء أن بلاده تتطلع للعمل مع رئيس حكومة الوحدة الوطنية ومبعوثها الخاص إلى الولايات المتحدة محمد علي عبدالله للتباحث حول طرق زيادة المساهمة التي يمكن أن يقدمها الليبيين وتنويع الاقتصاد الليبي، وهي إشارة صريحة حول استعداد الشركات الأميركية لقص فرص الاستثمار.

ودخلت بريطانيا في محادثات مباشرة مع ليبيا التي تصنف عالمياً ضمن الوجهات التنموية الأكثر نمواً في السنوات المقبلة لأنها بحاجة لجميع القطاعات، وترغب لندن في الفوز بصناعات في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي والبنية الأساسية الرقمية في ليبيا.

وعلى نفس الخطى سارت فرنسا حيث سارعت بافتتاح سفارتها التي أغلقت قبل سبع سنوات لدخول سباق المصالح الاقتصادية، حيث تمتلك "توتال" الفرنسية حقوق التنقيب في عدد من الحقول النفطية الليبية، ولها أهداف حيوية من وراء المشاركة في مشروعات إعادة الإعمار.

وأكد طارق الإدريسي نائب رئيس الجمعية المصرية - الليبية المشتركة - لرجال الأعمال والمستثمرين عن خطة عمل تعكف الجمعية على تنفيذها في الفترة المقبلة بما يعزز من المصالح المشتركة لرجال الأعمال في البلدين، من ملامحها دعم الشركات المصرية وتحالفاتها في عمليات إعادة الإعمار.

وأوضح "العرب" أن زيارة رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي مؤخراً برفقة 11 وزيراً إلى ليبيا كانت رسالة طمأنينة مهمة لتعزيز التعاون في مختلف المجالات كما تعهدها مباحثات الأسبوع الماضي في القاهرة بين رئيس المؤسسة الليبية للاستثمار وصندوق الثروة السيادي الليبي، ورئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

وتشير هذه التحركات إلى أن المسارات الاقتصادية قاربت على التنفيذ الفعلي في مشروعات بعينها على أرض الواقع، وأن التحالف المصري - الخليجي سوف يلعب دوراً مؤثراً في المجال الاقتصادي، ويحمل معه انعكاسات في مجالات أخرى.

المصريين مؤخراً عن حاجة ماسة للسوق الليبية في مجال الإسكان حجمها 400 ألف وحدة سكنية. ومطوَّب بناء نحو 250 ألف وحدة سكنية على الفور، إلى جانب 150 ألف وحدة على المدى المتوسط، ثم السير في خطة تستهدف بناء 30 ألف وحدة سنوياً لمواجهة الزيادة السكانية.

وتحتاج هذه الفورة البنائية قدرات مالية وفنية لا يمكن تلبيةها إلا من خلال تكتلات عملاقة يمكن تحقيقها عبر التعاون المصري - الخليجي الذي يضمن ملاءمة مالية كبيرة واستدامة في سلاسل إمداد المشروعات بالمواد الخام. وبيدات القاهرة في اتخاذ خطوات عملية لاقتناص فرص المشاركة في إعادة إعمار ليبيا، وأعلنت أخيراً عن تدشين عشر مناطق لوجستية في مدينة السلوم في محافظة مرسى مطروح المتاخمة للحدود الليبية.



فتح الله فوزي
وضعنا سيناريوهات المشاركة والوفود الخليجية تضيء زخماً

وتتيح هذه المناطق التي تصل مساحتها لنحو 400 ألف متر مربع توفير جميع البضائع التي تحتاجها ليبيا، بما يعزز سهولة تدفق المنتجات المصرية.

وعبر هذه المناطق التي تخصص في مواد البناء والمنتجات الغذائية والأجهزة الكهربائية، تتمكن المنتجات المصرية من النفاذ إلى السوق الليبية بدون رسوم جمركية وفقاً للاتفاقية العامة للتكامل الاقتصادي التي وقعت عام 1990 وتم تعديلها عام 2004، بشرط أن تحمل المنتجات شهادة منشأ مصرية، والأ يقلل المكون المصري بها عن 40 في المئة.

ورغم أهمية التحرك المصري الخليجي نحو السوق الليبية، يصعب تجاهل القوى الكبرى، ومنها الولايات المتحدة التي تمتلك شركة "بكتل" عملاق الخليجية المشاركة في المنتدى تضيء زخماً كبيراً، لأن شركات العقارات الخليجية تمتلك فوائض أموال تمكنها من المشاركة بشكل فعال في منظومة إعادة الإعمار.

وكشفت مصلحة التخطيط العمراني الليبية خلال اجتماع مشترك بالقاهرة مع لجنة التشييد بجمعية رجال الأعمال

تستعد مجموعة من الشركات العربية الكبرى للمنافسة بشكل قوي للفوز بعقود في عمليات إعادة إعمار ليبيا عبر تكتيات جديدة تمكنها من دخول السوق بقوة من خلال استخدام أذرعها الاستثمارية في القاهرة والاستفادة من الميزات النسبية للموقع الاستراتيجي لمصر المتاخم لليبيا.

وتفتح فورة الأعمال المرتقبة في عمليات إعادة الإعمار فرصاً كبيرة أيضاً لتونس، وتمكنها من تصدير المواد الغذائية ومستلزمات الإعمار للسوق الليبية الأمر الذي يجعل عمليات إعادة الإعمار متنفساً لتنشيط اقتصادي مصر وتونس وتعظيم عوائد الأموال للشركات الخليجية.

ويقول خبراء إنه من الممكن تكرار سيناريو تناغم التعاون المصري - الخليجي المرتقب على الأراضي الليبية في عدد من الدول التي تحتاج بشكل كبير لإعادة الإعمار، وقد يتطور التعاون لتدشين كيانات مشتركة في ظل حاجة عمليات إعادة الإعمار إلى قدرات تمويلية وفنية وشريعية ضخمة.

وتعد التركيبة الجديدة لسيناريوهات الدول المشاركة في منتدى طرابلس رسالة واضحة لتركيبة التي تعمل منذ فترة للفوز بعملية إعادة إعمار ليبيا.

وفي سبيل هذا الطموح نظمت تركيا عقب سقوط نظام العقيد معمر القذافي عام 2011 الدورة الثانية من مؤتمرها "التعاون الصناعي العربي - التركي" في مدينة بنغازي في يونيو 2012. وطرحت أنقرة خلال المؤتمر جميع أشكال الدعم وصلت إلى بناء عدد من المرافق العاصم بالمجان، مقابل الفوز بكافة إعادة الإعمار لاحقاً.

وشاركت مصر في حينه بوفد ضم أكثر من 50 مستثمراً في مجالات التشييد والبناء والاستشارات الهندسية والصناعات الغذائية والأجهزة المنزلية والإلكترونية. لكن تصاعد الأحداث العسكرية بعد المؤتمر بحد أطماع الوفد التركي في حينه، والتي تجددت باستخدام أنقرة الأدوات العسكرية لتكريس نفوذها.

وقال فتح الله فوزي رئيس لجنة التشييد بجمعية رجال الأعمال المصريين إن الجمعية بدأت في وضع خطة المشاركة للوفد المصري الذي يشارك في فعاليات المنتدى، بوصفها منظماً رئيسياً في الحدث.

وأضاف "العرب" أن الوفود الخليجية المشاركة في المنتدى تضيء زخماً كبيراً، لأن شركات العقارات الخليجية تمتلك فوائض أموال تمكنها من المشاركة بشكل فعال في منظومة إعادة الإعمار.

وكشفت مصلحة التخطيط العمراني الليبية خلال اجتماع مشترك بالقاهرة مع لجنة التشييد بجمعية رجال الأعمال

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - يشارك وفد كبير من جمعية رجال الأعمال المصريين في منتدى الاستثمار العربي المقرر عقده في طرابلس في سبتمبر المقبل لمناقشة فرص الاستثمار التي سيتم عرضها خلال فعاليات المؤتمر.

وحصلت "العرب" على معلومات تؤكد أن المنتدى سوف يشهد مشاركة فاعلة من شركات تابعة لكل من الإمارات والسعودية والكويت للحصول على جزء معتبر من فرص الاستثمار المتاحة في السوق الليبية.

وبدأت الشركات العربية من الآن استعداداتها لسيناريوهات العمل في السوق الليبية التي تحتاج جميع مقومات التنمية، بعد أن عصفت الاقتتال على مدار عشر سنوات بغالبية المرافق الحيوية.

وتحيم على أجواء المنتدى تكتيات جديدة، حيث تعتمد الشركات الخليجية الكبرى في دخول السوق الليبية على البوابة المصرية، في وقت تعمل أذرع كبرى الشركات من الإمارات والسعودية والكويت في مصر بشكل مكثف وتسهم في مشروعات البنية الأساسية والمشروعات الاستثمارية.

وتستحوذ شركات خليجية على شريحة كبيرة من مشروعات مصر التي تشييدها في المدن الجديدة المنتشرة في مختلف المحافظات، ومن أهمها العاصمة الإدارية في شرق القاهرة، ومدينة العلمين على ساحل البحر المتوسط.

ومن هذه الشركات إعمار وداماك، الدار والاتحاد العقارية من دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة القابضة، مجموعات فواز الحكير والشريفتي، من السعودية، ومنازل، مدن للتنمية، إجيليتي والخرافي من الكويت.

وتمكن المجالات المتنوعة للشركات الخليجية العاملة في مصر من المساهمة في الأنشطة المختلفة التي تحتاجها عمليات إعادة الإعمار، لكن مصر تقف في دور المنافس القوي في ما يتعلق بالمعالجة وتصدير مواد الإعمار، بسبب قرب المسافة إلى ليبيا التي تصل لنحو سبع ساعات بالسيارة.

وهناك تاريخ طويل بين مصر وليبيا في هذه النقطة إلى درجة أن عدداً من العمالة المصرية فضل البقاء في أسوأ ظروف الانفلات الأمني التي شهدتها ليبيا.